

دور السياسات الحكومية في تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة
تطبيقية في المملكة العربية السعودية

إعداد الطالب/

العنود هايف الدويش

251002968

إشراف/

د. الفيصل عبد الحميد محمد حسن

د. فايز جراد

العام الدراسي:

1447 – 2025

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر السياسات الحكومية بأبعادها المختلفة (الحوافز الاستثمارية، البيئة التنظيمية والتشريعية، تطوير البنية التحتية، والاستقرار السياسي والاقتصادي) في تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (138) فردًا من العاملين في القطاعات الاقتصادية والاستثمارية داخل المملكة. وأظهرت النتائج أن السياسات الحكومية تمارس أثرًا ذا دلالة إحصائية قوية في تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين ($R = 0.842$) ومعامل التحديد ($R^2 = 0.709$)، مما يعني أن نحو 70.9% من التغير في جاذبية البيئة الاستثمارية يمكن تفسيره من خلال أبعاد السياسات الحكومية الأربع، كما بيّنت النتائج أن الاستقرار السياسي والاقتصادي جاء في المرتبة الأولى من حيث قوة التأثير، يليه تطوير البنية التحتية، ثم البيئة التنظيمية والتشريعية، وأخيرًا الحوافز الاستثمارية. وانتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أبرزها: ضرورة الاستمرار في تطوير منظومة الحوافز الاستثمارية وربطها بالأداء الإنتاجي، وتعزيز الشفافية التشريعية والرقابة القانونية، وتوسيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنية التحتية.

الكلمات المفتاحية: السياسات الحكومية - الحوافز الاستثمارية - البيئة التنظيمية والتشريعية - البنية التحتية - الاستقرار السياسي والاقتصادي - الاستثمار الأجنبي المباشر - المملكة العربية السعودية.

Abstract

This study aimed to analyze the impact of government policies, with their various dimensions (investment incentives, regulatory and legislative environment, infrastructure development, and political and economic stability), on creating an attractive environment for foreign direct investment (FDI) in the Kingdom of Saudi Arabia. The study adopted a descriptive-analytical methodology, and the sample consisted of 138 participants working in the economic and investment sectors within the Kingdom. The results revealed that government policies have a statistically significant and strong effect on shaping an attractive environment for foreign direct investment. The correlation coefficient between the variables was ($R = 0.842$), and the coefficient of determination was ($R^2 = 0.709$), indicating that approximately 70.9% of the variation in the attractiveness of the investment environment can be explained by the four dimensions of government policies. The findings also showed that political and economic stability ranked first in terms of influence, followed by infrastructure development, then the regulatory and legislative environment, and finally investment incentives. The study concluded with several recommendations, most notably the need to continue developing the system of investment incentives and link them to productive performance, enhance legislative transparency and legal oversight, and expand public-private partnerships in infrastructure projects to sustain the attractiveness of the investment environment.

Keywords: Government Policies – Investment Incentives – Regulatory and Legislative Environment – Infrastructure – Political and Economic Stability
Foreign Direct Investment – Kingdom of Saudi Arabia

المقدمة

تُعد البيئة الاستثمارية عاملاً استراتيجياً في تحديد قدرة الدول على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، وتكتسب هذه البيئة أهميتها من مدى اتساق السياسات الحكومية مع متطلبات المستثمرين الدوليين من حيث الاستقرار، الشفافية، والجدوى الاقتصادية، وفي ظل تزايد المنافسة بين الدول لم يعد اجتذاب الاستثمار الأجنبي يتم بشكل تلقائي، بل يتطلب تدخلاً حكومياً فعالاً من خلال سياسات اقتصادية ومؤسسية متكاملة تخلق مناخاً محفزاً للأعمال، وتحتل المملكة العربية السعودية موقعاً جيو-اقتصادياً مهماً في منطقة الشرق الأوسط، ما يمنحها ميزة نسبية يمكن تفعيلها من خلال سياسات حكومية جاذبة ومحفزة. (UNCTAD, 2023)

تشير التجارب الدولية إلى أن الدول التي نجحت في استقطاب استثمارات أجنبية طويلة الأجل هي تلك التي وفّرت بيئة مستقرة وسنّت تشريعات واضحة وشفافة، وفعلت مؤسساتها الرقابية والتنفيذية لخدمة المستثمر الأجنبي والمحلي على حد سواء، وتُظهر التقارير العالمية، مثل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، أن الدول التي حسّنت ترتيبها في مؤشرات مثل تسجيل الملكية، الحصول على التراخيص، أو حماية المستثمرين الأقلية، شهدت نمواً ملحوظاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يعكس التأثير المباشر للسياسات الحكومية على البيئة الاستثمارية. (World Bank, 2020)

وفي إطار الرؤية الوطنية 2030، تبنت المملكة العربية السعودية حزمة من المبادرات الهادفة إلى تعزيز قدرتها التنافسية وتحسين بيئة الأعمال، من خلال إصلاحات تشريعية وتنظيمية، وإعادة هيكلة منظومة الحوافز، وإنشاء كيانات متخصصة مثل "استثمر في السعودية" و"الهيئة العامة للاستثمار" سابقاً (وزارة الاستثمار حالياً)، وقد كان لهذه المبادرات أثر ملموس في تحسين ترتيب المملكة في العديد من المؤشرات الدولية، لا سيما تلك المرتبطة بسهولة ممارسة الأعمال والشفافية الحكومية، إلا أن انعكاسات ذلك على حجم الاستثمار الأجنبي لا تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتحليل. (Alqahtani, 2022)

تلعب السياسات المالية دوراً محورياً في تشكيل البيئة الاستثمارية، خصوصاً ما يتعلق بالضرائب، الرسوم، الحوافز المالية، وتكلفة رأس المال، وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن انخفاض الضرائب على الشركات ووجود حوافز ضريبية واضحة يرتبطان ارتباطاً طردياً مع تدفق الاستثمارات الأجنبية، لا سيما في القطاعات غير النفطية، وتُظهر دراسة OECD (2023) أن الدول التي خفّضت الضرائب على الأرباح وسهّلت إجراءات إعادة الأرباح إلى الخارج شهدت ارتفاعاً في تدفقات FDI بنسبة تصل إلى 25% خلال ثلاث سنوات فقط من تطبيق الإصلاحات.

من جانب آخر، تلعب السياسات الترويجية الحكومية دوراً حاسماً في تشكيل الصورة الذهنية للدولة كوجهة استثمارية موثوقة. ويشمل ذلك حملات التسويق الدولي، المشاركة في المنتديات العالمية، وتوقيع الاتفاقيات الثنائية لتشجيع الاستثمار، ونجد أن الإمارات العربية المتحدة وماليزيا وكوريا الجنوبية من الدول التي أولت هذا البُعد اهتماماً كبيراً، مما ساعدها في تأسيس سمعة مؤسسية متميزة لدى المستثمرين العالميين، وزاد من تنافسيتها على استقطاب الاستثمارات النوعية. (Xia et al., 2021)

أما فيما يخص البنية التحتية البشرية والتنظيمية، فإن جودة التعليم والتدريب المهني وتوفر الكفاءات الوطنية تشكل عناصر جوهرية في تقييم المستثمرين للبيئة الاستثمارية، خاصة في القطاعات التقنية والصناعية والخدمات المتقدمة، وقد أظهرت دراسة Alsharif et al. (2021) أن وجود عمالة مدربة وإطار قانوني مرن

لاستقدام الكفاءات الأجنبية يُعتبر من المحددات الرئيسية التي تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي بالاستقرار في بلد معين على المدى المتوسط والبعيد.

ومن الجدير بالذكر أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لا يرتبط فقط بإجمالي السياسات الاقتصادية، بل يتأثر كذلك بالتقلبات السياسية والإقليمية، ويتوفر الأمن القانوني وحقوق الملكية، وسهولة تسوية النزاعات، وتؤكد دراسة (Wei & Nguyen (2022) أن المستثمر الأجنبي يقيم بيئة الاستثمار بناءً على منظومة متكاملة تشمل الحوافز، البنية التحتية، الشفافية، وتوقعات الاستقرار طويل الأجل، وليس على معيار واحد فقط.

وقد طرحت رؤية السعودية 2030 أهدافاً طموحة تهدف إلى رفع نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.7% بحلول عام 2030، مقارنة بنسبة تقارب 1% في العام 2015. وعلى الرغم من تحقيق تقدم مهم، كما في ارتفاع حجم FDI إلى 33 مليار دولار في 2022، فإن هذه النسبة لا تزال أقل من المعدلات المستهدفة، ما يستدعي فهماً أعمق للعوامل الحكومية المؤثرة في جذب الاستثمار، وتقييم مدى فعالية السياسات الحالية. (UNCTAD, 2023)

و يتضح أن السياسات الحكومية لا تعمل في فراغ، بل تتفاعل مع مجموعة من العوامل الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية، وأن تحقيق بيئة استثمارية جاذبة يتطلب تبني نهج شامل ومترابط، يدمج بين الإصلاحات التشريعية، التحفيز المالي، الترويج الدولي، وتطوير القدرات البشرية، بما يعزز من قدرة الدولة على المنافسة في سوق الاستثمار العالمي، ويضمن استدامة النمو طويل الأجل.

مشكلة الدراسة

تمثل جاذبية البيئة الاستثمارية أحد المحددات الجوهرية في قرارات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) نحو أي دولة، حيث تُعدّ السياسات الحكومية أحد أبرز العوامل المؤثرة في تشكيل مناخ الاستثمار، سواء من خلال الإطار القانوني، أو التسهيلات المالية، أو جودة البنية المؤسسية والتنمية البشرية. ورغم الجهود المكثفة التي تبذلها المملكة العربية السعودية في هذا الاتجاه، فإن نتائج الأداء الاستثماري ما زالت متذبذبة مقارنة بالإمكانات المتاحة. وتشير بيانات تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD, 2023) إلى أن المملكة استقطبت استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 33.0 مليار دولار عام 2022، مقارنة بـ 19.3 مليار دولار في 2021، مما يدل على تحسن نسبي، ولكنه لا يعكس بعد المستوى المستهدف ضمن رؤية المملكة 2030.

ورغم تحسّن ترتيب المملكة في بعض المؤشرات العالمية ذات الصلة، مثل مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (حيث صعدت إلى المرتبة 62 عالمياً في آخر تقارير البنك الدولي قبل توقف المؤشر في 2020)، لا تزال تواجه تحديات تتعلق بالبيروقراطية، وتكرار الإجراءات، وتفاوت فعالية السياسات من قطاع إلى آخر، بحسب ما أشار إليه (Alsharif et al. (2021. كما أن تقارير الاستثمار الدولي تُظهر أن المملكة لا تزال أقل جاذبية من دول خليجية منافسة، مثل الإمارات العربية المتحدة، التي جذبت نحو 23 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي في 2022 رغم صغر حجم سوقها مقارنة بالسعودية. (UNCTAD, 2023)

ويشير (Wei & Nguyen (2022 إلى أن فعالية السياسات الحكومية تُعدّ من أكثر العوامل تأثيراً في قرارات المستثمرين الأجانب، خاصة ما يتعلق بالاستقرار القانوني، والشفافية التنظيمية، وسهولة إعادة الأرباح. وتؤكد دراسة (Ayyash (2023 أن ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية، وعدم وضوح الأطر الحوافزية في بعض

القطاعات، يضعف من صورة الدولة الذهنية كوجهة جاذبة للاستثمار طويل الأجل، وهو ما يتطلب إعادة النظر في أدوات السياسات المستخدمة وتعزيز تكاملها.

من ناحية أخرى، توضح دراسة (Xia et al. (2021 أن هناك علاقة طردية بين فعالية السياسة الاستثمارية وتحسين الصورة الذهنية للدولة (Nation Brand) لدى المستثمر الأجنبي، وأن الجاذبية الاستثمارية لا تتحقق فقط عبر تقديم الحوافز المالية، بل تتطلب سياسة مؤسسية داعمة، وخطاباً ترويجياً مهنياً موجهاً، وتنمية بشرية تضمن وفرة الكفاءات في السوق. وفي السياق السعودي، يؤكد (Alqahtani (2022 أن هناك حاجة لزيادة كفاءة البيئة المؤسسية الداعمة للمستثمرين، وتجاوز محدودية التنسيق بين الجهات ذات العلاقة.

بناءً على ما سبق، تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما مدى إسهام السياسات الحكومية بأبعادها المختلفة (القانونية، المالية، الترويجية، والتنمية البشرية) في تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية؟

أهمية الدراسة:

تعتمد أهمية هذه الدراسة على إسهاماتها النظرية والتطبيقية فيما يلي:

أولاً: الأهمية العلمية

- تُسهم الدراسة في تطوير المعرفة النظرية المرتبطة بدور السياسات الحكومية كأداة استراتيجية في تعزيز جاذبية بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو موضوع يحظى بأهمية متزايدة في ظل العولمة الاقتصادية.
- تقدم إطاراً تحليلياً متكاملًا يجمع بين أربعة أبعاد رئيسية للسياسات الحكومية (الحوافز، التشريعات، البنية التحتية، الاستقرار السياسي والاقتصادي)، وتربطها بشكل مباشر بجاذبية الاستثمار، مما يوفر أساساً نظرياً لإجراء دراسات مقارنة في بيئات أخرى.
- تعالج فجوة بحثية في الأدبيات العربية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، حيث تغتقر المكتبة المحلية إلى دراسات كمية حديثة تتناول العلاقة بين السياسة الحكومية وجاذبية الاستثمار في السياق السعودي.
- تتيح إمكانية التحقق من صحة عدد من النظريات الاقتصادية المتعلقة بجاذبية الاستثمار، مثل نظرية المزايا النسبية، ونظرية الحوافز، ونموذج بيئة الاستثمار المؤسسية.
- تدعم الباحثين المستقبليين في بناء نماذج تفسيرية جديدة يمكن تطويرها لتشمل متغيرات وسيطة أو معدلة، مثل الحوكمة الرقمية، أو مرونة الاقتصاد الوطني.

ثانياً: الأهمية العملية

- تُوفّر لصناع القرار في المملكة مؤشرات واضحة حول الجوانب التي ينبغي تعزيزها في السياسات الحكومية لتكون أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي، خاصة في القطاعات غير النفطية.
- تُمكن الجهات المختصة مثل وزارة الاستثمار وهيئة التجارة من تصميم استراتيجيات استقطاب تستند إلى تحليل علمي لأبرز محددات جاذبية الاستثمار في السوق السعودي.
- تدعم الجهود الحكومية نحو تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، لا سيما المرتبطة بتنويع الاقتصاد، وزيادة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي.
- تُقيد المستثمرين الأجانب في تقييم البيئة الاستثمارية السعودية بشكل أكثر موضوعية، مما يعزز من الثقة والشفافية ويزيد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

- تساعد في بناء سياسات متوازنة تراعي الجوانب الاقتصادية والسياسية والتنظيمية، وتوفر بيئة أعمال مستقرة وآمنة للمستثمرين.
- تساهم في الكشف عن جوانب القصور أو التحديات التي قد تواجه البيئة الاستثمارية، مثل البيروقراطية أو ضعف البنية التحتية في بعض المناطق، مما يسهم في وضع خطط إصلاحية فعالة.
- يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة في تقييم أداء المناطق الاقتصادية الخاصة أو المدن الاستثمارية الجديدة مثل نيوم ومشروع البحر الأحمر والقدية وغيرها، من حيث جاهزيتها لاستقبال استثمارات أجنبية..

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر السياسات الحكومية بأبعادها (الحوافز الاستثمارية، البيئة التنظيمية والتشريعية، تطوير البنية التحتية، الاستقرار السياسي والاقتصادي) في تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال دراسة تطبيقية تهدف إلى فهم العلاقة بين فاعلية السياسات الحكومية ومدى قدرة الدولة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتتفرع منه عدة أهداف الفرعية:
- تحليل أثر الحوافز الاستثمارية الحكومية على تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- دراسة مدى تأثير البيئة التنظيمية والتشريعية على جاذبية مناخ الاستثمار في المملكة.
- التعرف على دور تطوير البنية التحتية في تعزيز البيئة الاستثمارية للمستثمرين الأجانب.
- قياس أثر الاستقرار السياسي والاقتصادي على خلق بيئة مناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تساؤلات الدراسة

السؤال الرئيسي الأول: إلى أي مدى تؤثر السياسات الحكومية بأبعادها (الحوافز الاستثمارية، البيئة التنظيمية والتشريعية، تطوير البنية التحتية، الاستقرار السياسي والاقتصادي) على تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية؟

وتتفرع منه عدة أسئلة فرعية كالتالي:

- ما مدى تأثير الحوافز الاستثمارية الحكومية على تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية؟
- كيف تؤثر البيئة التنظيمية والتشريعية على جاذبية البيئة الاستثمارية للمستثمرين الأجانب في المملكة؟
- ما دور تطوير البنية التحتية في دعم البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر؟
- إلى أي مدى يسهم الاستقرار السياسي والاقتصادي في خلق مناخ استثماري محفز للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية؟

حدود الدراسة:

- **حدود موضوعية:** تقتصر الدراسة على تحليل أثر السياسات الحكومية في جوانب محددة تتمثل في: السياسات القانونية، والسياسات المالية، وسياسات التنمية البشرية، والسياسات الترويجية، دون التطرق إلى بقية العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل: البنية التحتية أو الاستقرار السياسي أو موقع الدولة الجغرافي..
- **حدود مكانية:** تُطبق الدراسة في المملكة العربية السعودية، وتستهدف تقييم فعالية السياسات الحكومية من وجهة نظر المستثمرين الأجانب الحاليين أو المحتملين في مدن رئيسية مثل: الرياض، جدة، والدمام.
- **حدود زمنية:** تم إعداد الدراسة في عام 2025.

– حدود بشرية: يقتصر مجتمع الدراسة على عينة من المستثمرين الأجانب العاملين في المملكة العربية السعودية أو ممثليهم الرسميين، دون إشراك صانعي السياسات أو المستثمرين المحليين.

الإطار النظري

المبحث الأول: السياسات الحكومية

مفهوم السياسات الحكومية

يُعد مفهوم السياسات الحكومية من المفاهيم المحورية في العلوم الإدارية والسياسية، لما له من ارتباط وثيق بعملية صنع القرار العام وتوجيه الأداء المؤسسي للدولة، وقد تنوّعت تعريفات الباحثين له تبعاً للزاوية التي تناولوه منها، إلا أنها تتفق في جوهرها على أنّ السياسات الحكومية تمثل الإطار المنظم لتوجهات الدولة وأدواتها في إدارة شؤون المجتمع والاقتصاد.

فقد عرّف باكير والحامدة (2023) السياسات الحكومية بأنها «العملية التي تتضمن صياغة الخطط العامة واتخاذ القرارات التنفيذية لتوجيه عمل المؤسسات الحكومية نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة، ضمن بيئة تتسم بالتعقيد والتغير المستمر».

أما أزروال ولعجال (2021) فقد تناولوا المفهوم من منظور الحوكمة، حيث عرفا السياسات الحكومية بأنها «مجموعة التدخلات الرسمية التي تقوم بها الدولة من خلال مؤسساتها المختلفة لتنظيم المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التوازن بين المصالح العامة والخاصة، في إطار قانوني وتنظيمي محدد. بينما قدّم عثمانى (2022) تعريفاً يركّز على الطبيعة التشاركية لصنع السياسات، معتبراً أنها «عملية تفاعلية بين الدولة والمجتمع، تهدف إلى صياغة برامج ومبادرات تعكس حاجات المواطنين وتستجيب للمتغيرات البيئية والتنمية».

و يرى أحمد وسامي (2023) أن السياسات الحكومية تمثل «مجموعة الخطط والبرامج والقرارات التي تتخذها الدولة لتحسين نوعية الحياة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية».

أما الدرابيع وأبو زيادة (2024) فقد قدّموا تعريفاً مؤسسياً يؤكد على الشمولية والاستدامة، حيث اعتبراً أن السياسات الحكومية هي «الإطار العام الذي يحدد أولويات الدولة التنموية، ويترجم رؤيتها الاستراتيجية إلى خطط تنفيذية قابلة للقياس والمتابعة، ضمن منظومة مؤسسية متكاملة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة. و يرى علي (2024) أن السياسات الحكومية تمثل «مجموعة القرارات والتوجهات التي تعتمدها الدولة لإدارة مواردها المالية والبشرية والطبيعية، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وترشيد الإنفاق العام».

و يعرف Taghiyev (2023) السياسات الحكومية بأنها «مجموعة الإجراءات والتدابير التي تنفذها الحكومات لتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار، وتعزيز القدرة التنافسية من خلال الإصلاحات القانونية والتنظيمية والمالية». بينما يؤكد Du وآخرون (2022) على أن السياسات الحكومية هي «الإطار الذي تضعه الدولة لتنظيم العلاقة بين النشاط الاقتصادي والأبعاد البيئية والتنموية، بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة دون الإضرار بجاذبية الاستثمار».

كذلك أوضح Jovanović وآخرون (2023) أن جودة السياسات الحكومية تُقاس بمدى كفاءة الحكومة وشفافيتها واستقرارها المؤسسي، إذ أن ذلك يشكل أحد أبرز العوامل المحددة لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية والمتقدمة على السواء.

في ضوء ما سبق، يرى الباحث أن السياسات الحكومية يمكن تعريفها بأنها: مجموعة من التوجيهات والقرارات والخطط التي تتبناها الدولة وتنفذها مؤسساتها المختلفة، بهدف إدارة الموارد الوطنية وتوجيه النشاط الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة، عبر منظومة تنظيمية وتشريعية مرنة، توازن بين الكفاءة الاقتصادية والاستقرار السياسي والاجتماعي.

المبحث الثاني: تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر

مفهوم تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر

تنوّعت تعريفات الباحثين لمفهوم "بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر" تبعًا لاختلاف مناهجهم الاقتصادية والقانونية، إلا أنها تتفق جميعًا على أن البيئة الجاذبة هي مجموعة الظروف والعوامل السياسية والاقتصادية والتشريعية والبنية التحتية التي تُشكل الإطار الذي يعمل ضمنه المستثمر الأجنبي، وتُحدد مدى رغبته في توجيه استثماراته إلى دولة معينة دون غيرها.

عرّف Taghiyev (2023) البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي بأنها «المنظومة المتكاملة من السياسات والإجراءات الحكومية التي تهدف إلى خلق مناخ اقتصادي مستقر وتنافسي يضمن حقوق المستثمرين ويُشجع على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية». ويُبرز هذا التعريف الدور المحوري للدولة في بناء بيئة محفزة من خلال تحسين التشريعات، وتبسيط الإجراءات، وتوفير الحوافز.

بينما يرى Baci وآخرون (2022) أن البيئة الجاذبة هي «مزيج من العوامل الاقتصادية والمؤسسية التي تؤثر في قرارات المستثمرين الدوليين، وتشمل كفاءة الأسواق، واستقرار الاقتصاد الكلي، والشفافية في الأنظمة الحكومية». ويشير هذا التعريف إلى البعد التفاعلي بين السياسات الحكومية والقطاع الخاص، بوصفهما شريكين في تعزيز تنافسية الاقتصاد.

ويقدّم Iovanović وآخرون (2023) تعريفًا أكثر دقة، حيث يصف البيئة الاستثمارية بأنها «النتيجة التراكمية لتفاعل جودة الحكومة، والحوكمة الاقتصادية، والإطار القانوني، والبنية التحتية، والسياسات الضريبية». وهو تعريف يركّز على العلاقات التبادلية بين مختلف العوامل التي تؤثر في قرارات المستثمرين، مما يعكس تعقيد البيئة الاستثمارية الحديثة.

وقد أوضح المعمري وعبدالقادر (2023) أن البيئة الجاذبة للاستثمار تقوم على مبدأ الحماية القانونية، إذ تُعرّف بأنها «البيئة التي تضمن فيها الدولة حقوق المستثمرين الأجانب من خلال التشريعات الواضحة، ونظام قضائي فعال، وآليات تسوية منازعات تضمن العدالة والشفافية». ويُبرز هذا التعريف الدور الحاسم للأمن القانوني في تشكيل الثقة الاستثمارية.

في حين يرى Elhabashi وآخرون (2022) أن البيئة الجاذبة هي في جوهرها «صورة الدولة كوجهة استثمارية في أذهان المستثمرين الدوليين، والتي تتكوّن من تفاعل السياسات الاقتصادية والترويجية والمؤسسية التي تنفذها الحكومة لتعزيز سمعتها الاستثمارية». (أي أن جاذبية البيئة لا تتبع فقط من الإجراءات، بل من سمعة الدولة ومصداقيتها في السوق الدولي).

ويرى Du وآخرون (2022) أن البيئة الاستثمارية الجاذبة لا تقتصر على العوامل الاقتصادية التقليدية، بل تشمل أيضًا الأبعاد البيئية والتنموية، إذ أصبحت الشركات العالمية تُفضّل الاستثمار في الدول التي تتبنى سياسات صديقة للبيئة، وتُشجع على الاستدامة.

في ضوء ما تقدم، يرى الباحث أن تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر هي:

مجموعة من السياسات والتدابير التشريعية والاقتصادية والمؤسسية التي تتخذها الدولة لخلق مناخ استثماري مستقر، مرن، وتنافسي، يضمن الثقة للمستثمرين الأجانب من خلال الحوافز المشجعة، والإطار التنظيمي الفعال، والبنية التحتية المتطورة، والاستقرار السياسي والاقتصادي، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

مراجعة على الدراسات السابقة:

← دراسة (Du et al., 2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على كفاءة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بأخذ تنظيمات البيئة كأحد أبعاد التحليل، وذلك بالتطبيق على 31 مقاطعة صينية خلال الفترة من 2015 إلى 2017، من خلال استخدام نموذج التحليل الحدودي الديناميكي (DDF-DEA). واستخدمت الدراسة المنهج الكمي التحليلي لتقدير كفاءة كل منطقة في جذب الاستثمار الأجنبي في ظل وجود تنظيمات بيئية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المقاطعات الشرقية في الصين تفوقت من حيث الكفاءة العامة في جذب الاستثمار مقارنة بالمناطق غير الشرقية، سواء تم تضمين التنظيم البيئي أو لا، كما أظهرت التنظيمات البيئية تأثيرًا أكبر في المناطق الاقتصادية المتقدمة. وأوضحت النتائج أن كفاءة نفقات مكافحة التلوث الصناعي في معظم المقاطعات بقيت على الحد الكفء، وأن هناك فرصة أكبر لتحسين كفاءة المخرجات في المناطق غير الشرقية مقارنة بكفاءة المدخلات. وأوصت الدراسة بتصميم سياسات بيئية متوازنة تدعم جذب الاستثمار الأجنبي مع الحفاظ على الاستدامة البيئية، خاصة في المناطق الأقل تطورًا اقتصاديًا...

← دراسة (Elhabashi et al., 2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر ممارسات الحكومة بأبعادها (القانونية، والتنمية البشرية، والمالية) في تشكيل صورة العلامة التجارية للدولة كوجهة للاستثمار الأجنبي المباشر، وانعكاس ذلك على نوايا المستثمرين الأجانب في الاستثمار، وذلك بالتطبيق على الحالة المصرية. واستخدمت الدراسة المنهج الاستكشافي النوعي من خلال مقابلات وملاحظات تحليلية ومراجعة محتوى بمشاركة عدد من أصحاب العلاقة من مسؤولين حكوميين ومستثمرين أجانب وصناع قرار محليين، ثم تم استخدام المنهج الكمي من خلال توزيع استبانة على عينة من المستثمرين الأجانب وممثلهم الإداريين. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير مباشر وفعال لممارسات الحكومة في الجوانب القانونية والمالية والتنمية على بناء صورة ذهنية للدولة تجمع بين الجوانب المعرفية والعاطفية، والتي تؤثر بدورها على نوايا المستثمرين في اتخاذ قرار الاستثمار. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز تلك الممارسات الاستراتيجية لتحسين العلامة الاستثمارية للدولة وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

← دراسة (Inam, 2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب بأبعادها (معدلات الضرائب على الشركات، والتعديلات الضريبية التنظيمية، واستخدام السياسات الضريبية كأداة جذب) في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وذلك على المستويين النظري والتطبيقي. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي المقارن من خلال تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومقارنة معدلات الضرائب في الدول الأعضاء في المنظمة خلال السنوات الأخيرة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن معظم دول الـ OECD قامت بإجراء تعديلات ضريبية جوهرية بهدف تعزيز جاذبيتها للاستثمار الأجنبي، مما يعكس الدور المحوري للسياسات الضريبية في المنافسة على رأس المال العالمي. وأوصت الدراسة بأهمية تطوير السياسات الضريبية

بشكل يتماشى مع متطلبات جذب الاستثمار، مع المحافظة على التوازن بين الحوافز المقدمة وكفاءة الإيرادات العامة..

← دراسة (Baci et al., 2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بأبعادها (نمو الناتج المحلي الإجمالي، المساعدات الإنمائية الرسمية، التجارة، التضخم، جودة التنظيم، كفاءة الحكومة، الاستقرار السياسي، وعدد السكان) على جذب الاستثمار الأجنبي في الدول النامية والمتقدمة، واستخدمت الدراسة المنهج الكمي التحليلي من خلال تطبيق نماذج الانحدار المجمع وتحليل بيانات البانل للفترة الزمنية المختارة من قاعدة بيانات البنك الدولي. وتكوّنت العينة من مجموعة من الدول النامية والمتقدمة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن جميع العوامل المدروسة كان لها تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باستثناء التضخم، الذي أظهر تأثيرًا سلبيًا، مما يفرض على حكومات الدول النامية إيلاء اهتمام أكبر للسيطرة على معدلات التضخم وتعزيز جودة الحوكمة والاستقرار السياسي. وأوصت الدراسة بوضع سياسات استثمارية مستندة إلى هذه المحددات لتحسين جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام..

← دراسة (Zhang, 2024)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر السياسات الضريبية بأبعادها (استقرار السياسة الضريبية، هيكل الحوافز الضريبية، شفافية السياسة الضريبية، والتعاون الضريبي الدولي) على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، وذلك من خلال تحليل الاستراتيجيات الوطنية والآثار الاقتصادية المترتبة عليها في سياق العولمة. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي المقارن المدعوم بنظريات التدويل، واستقرار السياسة الضريبية، ونظرية المنافسة الضريبية، لتقييم فعالية السياسات المتبعة في تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن السياسات الضريبية تلعب دورًا حيويًا في تنمية الاقتصاد العالمي، من خلال تعزيز الجاذبية الاستثمارية، ودعم النمو الاقتصادي، وتحديث البنى الصناعية، بشرط تحقيق توازن بين جذب الاستثمار والحفاظ على المنافسة العادلة والاستدامة المالية. وأوصت الدراسة بضرورة تحسين شفافية واستقرار السياسات الضريبية، وتحديث هيكل الحوافز، وتعزيز التعاون الدولي، بما يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية ذات جودة عالية وعوائد مستدامة..

← دراسة (Jovanović et al., 2023)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مؤشرات جودة الحكومة بأبعادها (مؤشر سيادة القانون، مؤشر كفاءة الحكومة، مؤشر كفاءة الإدارة العامة، ومؤشر الاستقرار السياسي) على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول جنوب شرق أوروبا، وهي: الجبل الأسود، صربيا، البوسنة والهرسك، رومانيا، بلغاريا، كرواتيا، ألبانيا، ومقدونيا الشمالية، وذلك خلال الفترة من 2007 إلى 2021. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي التحليلي من خلال تحليل البيانات التجريبية لمجموعة من المؤشرات الحكومية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمؤشرات جودة الحكومة على جاذبية الاستثمار الأجنبي، في حين أن بعض العوامل الأخرى مثل تكلفة بدء الأعمال الجديدة كان لها تأثير سلبي على الجاذبية الاستثمارية للدول. وأوصت الدراسة بضرورة تحسين كفاءة الحكومة وتعزيز الاستقرار السياسي وسيادة القانون لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة.

← دراسة (Arteaga-Alcívar, 2024)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر سياسات الحوافز الضريبية بأبعادها (الاستقرار السياسي والاقتصادي، التنسيق بين القطاعين العام والخاص، تنويع القاعدة الاقتصادية، الشفافية في تنفيذ السياسات المالية، والتعاون الدولي) على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، واستخدمت الدراسة المنهج النوعي القائم على تحليل الوثائق والدراسات وتحليل السياسات الحكومية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن توفر هذه الأبعاد يسهم بشكل كبير في تحسين جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي، وأبرزت أهمية تصميم سياسات ضريبية فعالة تتماشى مع الظروف الاقتصادية والسياسية لكل دولة. وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد سياسات مالية مرنة ومتكاملة تدعم التنوع الاقتصادي وتعزز الشفافية والتعاون الدولي بما يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتحفيز النمو الاقتصادي.

← دراسة (Shahnawaz, 2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التزام الحكومة المستقبلية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأبعاده (قدرة الحكومة على الإنفاق، تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، قوة النظام الحاكم داخليًا وخارجيًا، خصوصية الإنفاق الحكومي المتعلق بالمشروع، والمواقف العامة والنخبوية تجاه الاستثمار الأجنبي) على استمرارية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك في سياق نموذج نظري لسلوك الحكومات. واستخدمت الدراسة المنهج النظري التحليلي القائم على النمذجة الاقتصادية، وتناولت تحليل العوامل المؤثرة في مدى التزام الحكومة على المدى الطويل تجاه الشراكات الاستثمارية الأجنبية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الحكومات الأكثر التزامًا تميل إلى أن تكون أقوى وتفضل علاقات متينة مع المستثمرين، وأن السياسات العامة التي لا تُصمم بشكل ضيق لصالح المستثمر تقل احتمالية التراجع عنها لاحقًا، كما أن وجود بيئة سياسية غير مستقرة أو مليئة بالتباين يدفع الحكومة إلى تعزيز التزاماتها تجاه المستثمرين. وأوصت الدراسة بضرورة صياغة سياسات استثمارية مرنة ومستقرة تعكس التزام الحكومة الفعلي وتراعي توازن المصالح بين الدولة والمستثمرين الأجانب

← دراسة (Taghiyev, 2023)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر السياسات العامة بأبعادها (الحوافز الاستثمارية، البيئة التنظيمية، تطوير البنية التحتية، الاستقرار السياسي، والاتفاقيات التجارية) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الدول المضيفة، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، وتكونت العينة من مجموعة من السياسات والممارسات الحكومية التي تم تحليلها كمياً ونوعياً. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن السياسات العامة الفعالة تسهم بشكل كبير في تعزيز بيئة الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تقديم الحوافز المناسبة، وتبسيط اللوائح، وتحسين البنية التحتية، وضمان الاستقرار السياسي، والانخراط في اتفاقيات تجارية دولية. وأوصت الدراسة بضرورة تبني الحكومات لسياسات متكاملة وشاملة تعزز من ثقة المستثمرين وتدعم النمو الاقتصادي المستدام.

منهجية الدراسة

تمهيد

يُعد هذا الفصل من أهم فصول الدراسة، إذ يوضح الإجراءات العلمية والمنهجية التي تم اتباعها لتحقيق أهداف البحث والتحقق من فرضياته. فاختيار المنهج المناسب وتصميم أدوات البحث وتحديد العينة وتوصيفها بدقة يُعد أساساً لضمان مصداقية النتائج ودقتها. وتستند هذه الدراسة إلى منهجية علمية متكاملة تجمع بين التحليل

النظري والتطبيقي، في ضوء الإطار المفاهيمي الذي تناول أثر السياسات الحكومية بأبعادها المختلفة في تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لطبيعة الموضوع، إذ يهدف إلى وصف الظاهرة كما هي في الواقع وتحليلها واستخلاص العلاقات بين متغيراتها. فالمنهج الوصفي التحليلي لا يقتصر على عرض الظواهر، بل يسعى إلى تفسيرها من خلال تحليل الروابط بين السياسات الحكومية بأبعادها (الحوافز الاستثمارية، البيئة التنظيمية والتشريعية، تطوير البنية التحتية، الاستقرار السياسي والاقتصادي) وبين تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

كما تم توظيف المنهج المقارن في بعض الجوانب التحليلية، وذلك للمقارنة بين التجربة السعودية وتجارب دول أخرى في المنطقة (مثل الإمارات أو عُمان) بغرض إبراز الخصوصية السعودية في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع الجهات والأفراد المرتبطين ببيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، سواء من صانعي القرار الحكومي أو من المستثمرين المحليين والأجانب، إذ يشمل موظفي وزارة الاستثمار ووزارة الاقتصاد والتخطيط والهيئات الاقتصادية المتخصصة مثل الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة وهيئة تنمية الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، بالإضافة إلى المستثمرين الأجانب العاملين في قطاعات الصناعة والطاقة والسياحة والخدمات المالية. وبالاعتماد على البيانات الرسمية لوزارة الاستثمار السعودية (2024)، يُقدّر عدد الأفراد الذين يمثلون هذا المجتمع بنحو 3,800 فرد موزعين على مناطق المملكة الرئيسية الثلاث: الرياض، المنطقة الشرقية، ومنطقة مكة المكرمة، باعتبارها المراكز الاقتصادية الرئيسية التي تحتضن معظم المشاريع الاستثمارية الكبرى.

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة طبقية عشوائية لضمان تمثيل جميع الفئات الرئيسية في المجتمع، حيث بلغ حجمها (150) مفردة شملت موظفين حكوميين، وخبراء اقتصاديين، ومستثمرين أجانب، وممثلي قطاع خاص سعودي. وقد تم توزيع الاستبانات على العينة المختارة في المناطق الاقتصادية الثلاث، واستُرجع منها (138) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي بنسبة استجابة مرتفعة بلغت 92% وتميّز أفراد العينة بخصائص مهنية وعلمية متقدمة.

أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات الميدانية المتعلقة بموضوع أثر السياسات الحكومية بأبعادها في تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، نظرًا لملاءمتها في قياس الاتجاهات والآراء وتحليل العلاقات بين المتغيرات. تم تصميم الاستبانة في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة، مثل دراسات (Taghiyev, 2023) و (Du وآخرون، 2022)، فاضل والبطاط (2022)، والمعمري وعبدالقادر (2023)، لضمان شمولها لجميع جوانب الظاهرة المدروسة.

تكوّن الاستبانة من ثلاثة أقسام رئيسة:

1. القسم الأول: البيانات العامة للمستجيبين (العمر، المؤهل العلمي، الخبرة، القطاع، وطبيعة العمل).
2. القسم الثاني: تناول المتغير المستقل المتمثل في السياسات الحكومية من خلال أربعة أبعاد رئيسة، وهي:

○ الحوافز الاستثمارية (4 فقرات) تقيس مدى فعالية الحوافز المالية والضريبية في دعم الاستثمار الأجنبي.

○ البيئة التنظيمية والتشريعية (4 فقرات) لقياس وضوح الأنظمة وسهولة الإجراءات وجودة التشريعات.

○ تطوير البنية التحتية (4 فقرات) لقياس مستوى تطور المرافق والخدمات الداعمة للأنشطة الاستثمارية.

○ الاستقرار السياسي والاقتصادي (4 فقرات) لقياس درجة الاستقرار العام وأثره في ثقة المستثمرين.

3. القسم الثالث: خصص لقياس المتغير التابع *تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر* من خلال

10 فقرات تغطي جوانب الكفاءة المؤسسية، وسهولة ممارسة الأعمال، وتوافر الفرص الاستثمارية،

والشفافية، وتكامل السياسات الحكومية الداعمة لجذب الاستثمارات.

تم بناء جميع فقرات الاستبانة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي الذي يتراوح بين (1 = أعارض بشدة) و(5 =

= أوافق بشدة)، لقياس درجة موافقة المستجيبين على البنود المختلفة.

صدق الأداة

للتحقق من صدق أداة الدراسة (الاستبانة)، تم استخدام أسلوب الصدق الظاهري والمحتوى، حيث عُرضت الاستبانة على مجموعة من (8) محكمين أكاديميين متخصصين في مجالات الإدارة العامة والاقتصاد والاستثمار، للتأكد من وضوح العبارات ودقتها وشمولها لجميع أبعاد المتغيرات. وبعد إدخال التعديلات المقترحة، أُجريت دراسة استطلاعية أولية على عينة مكونة من (30) فردًا من مجتمع الدراسة ذاته، بهدف اختبار مدى وضوح البنود وتجانسها الداخلي. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) أن قيمة الثبات الإجمالية بلغت (0.89)، وهي قيمة مرتفعة تدل على اتساق داخلي جيد، حيث تراوحت قيم الثبات الفرعية للأبعاد بين (0.87 – 0.82)، مما يؤكد تمتع الأداة بدرجة عالية من الموثوقية والصدق البنائي.

وللتأكد من صدق البناء (Construct Validity) تم حساب مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix) بين

أبعاد المتغير المستقل (السياسات الحكومية) الأربعة، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (1) مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix) بين أبعاد المتغير المستقل (السياسات

الحكومية) الأربعة

الأبعاد	الحوافز الاستثمارية	البيئة التنظيمية والتشريعية	تطوير البنية التحتية	الاستقرار السياسي والاقتصادي
الحوافز الاستثمارية	1	0.72**	0.68**	0.65**
البيئة التنظيمية والتشريعية	0.72**	1	0.74**	0.70**
تطوير البنية التحتية	0.68**	0.74**	1	0.77**
الاستقرار السياسي والاقتصادي	0.65**	0.70**	0.77**	1

مستوى الدلالة $p < 0.01$: عدد أفراد العينة 138 :

تشير نتائج مصفوفة الارتباط إلى وجود علاقات ارتباط موجبة قوية ودالة إحصائيًا بين جميع أبعاد المتغير المستقل، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.65 – 0.77) عند مستوى دلالة أقل من 0.01. ويُفسّر ذلك بأن أبعاد السياسات الحكومية الأربعة تتكامل فيما بينها في تشكيل بيئة استثمارية فعّالة، فكل بُعد منها يُعزز الآخر ضمن منظومة واحدة تؤثر بشكل مباشر في جذب الاستثمارات الأجنبية.

ثبات الأداة

للتأكد من ثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، أي مدى اتساق إجابات المستجيبين على فقراتها في حال تكرار تطبيقها، استخدم الباحث معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس الاتساق الداخلي لكل محور من محاور الأداة. تم تطبيق التحليل الإحصائي على عينة استطلاعية مكونة من (30) فرداً من مجتمع الدراسة، ممن لهم خصائص مشابهة لأفراد العينة الأساسية. وقد أظهرت النتائج أن جميع قيم معاملات الثبات تجاوزت الحد الأدنى المقبول في البحوث الاجتماعية (0.70)، مما يدل على مستوى عالٍ من الاتساق الداخلي بين الفقرات التي تقيس البعد نفسه.

جدول (2) قيم معامل كرونباخ ألفا

معامل كرونباخ ألفا (α)	عدد الفقرات	البعد
0.84	4	الحوافز الاستثمارية
0.86	4	البيئة التنظيمية والتشريعية
0.82	4	تطوير البنية التحتية
0.87	4	الاستقرار السياسي والاقتصادي
0.90	10	تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر (المتغير التابع)
0.89	26	الإجمالي العام للأداة

تشير هذه النتائج إلى أن جميع قيم الثبات مرتفعة وتتجاوز الحد الأدنى المقبول، ما يؤكد أن فقرات الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق والتماسك الداخلي.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك وفق الخطوات الآتية:

1. الإحصاءات الوصفية:

- حساب التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص العينة.
- حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس اتجاهات استجابات المشاركين نحو كل بعد من أبعاد السياسات الحكومية والبيئة الاستثمارية.
- ترتيب أبعاد المتغيرات تنازلياً وفقاً لمتوسطاتها لبيان الأهمية النسبية لكل منها.

2. الإحصاءات الاستدلالية:

- استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس قوة واتجاه العلاقة بين أبعاد المتغير المستقل (السياسات الحكومية) وبين المتغير التابع (تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر).
- تطبيق تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression Analysis) لقياس أثر أبعاد السياسات الحكومية مجتمعة على المتغير التابع.

تحليل البيانات ومناقشة النتائج

تحليل خصائص عينة الدراسة

تم جمع البيانات من (138) استبانة صالحة للتحليل من إجمالي (150) استبانة موزعة، بنسبة استجابة بلغت 92%، وهي نسبة مرتفعة تعكس اهتمام المشاركين بموضوع الدراسة. يوضح الجدول الآتي التوزيع الإحصائي لخصائص عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية الرئيسية:

الجدول (3) تحليل خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
الجنس	ذكر	94	68.1
	أنثى	44	31.9
العمر	أقل من 30 سنة	18	13.0
	30 – أقل من 40 سنة	42	30.4
	40 – أقل من 50 سنة	53	38.4
	50 سنة فأكثر	25	18.1
المؤهل العلمي	بكالوريوس	81	58.7
	دراسات عليا (ماجستير/دكتوراه)	47	34.1
	دبلوم فأقل	10	7.2
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	19	13.8
	5 – أقل من 10 سنوات	30	21.7
	10 – أقل من 15 سنة	47	34.1
	15 سنة فأكثر	42	30.4
القطاع	حكومي	70	50.7
	خاص	44	31.9
	مستثمر أجنبي	24	17.4
المنطقة الجغرافية	الرياض	66	47.8
	المنطقة الشرقية	42	30.4
	منطقة مكة المكرمة (جدة)	30	21.8
الإجمالي	—	138	100%

التحليل الإحصائي لخصائص العينة

يُظهر الجدول السابق أن نسبة الذكور بلغت (68.1%) مقابل (31.9%) من الإناث، وهو ما يُعزى إلى أن معظم المناصب الحكومية والإدارية العليا في قطاع الاستثمار بالمملكة يشغلها الذكور، وهو ما يعكس واقع سوق العمل السعودي، رغم التوسع الملحوظ في تمكين المرأة في السنوات الأخيرة. أما من حيث الفئة العمرية، فقد شكّلت الفئة بين (40 – أقل من 50 سنة) النسبة الأكبر بواقع (38.4%)، تلتها فئة (30 – أقل من 40 سنة) بنسبة (30.4%)، مما يشير إلى أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى الفئات العمرية المتوسطة التي تجمع بين الخبرة العملية والنضج المهني، وهو ما يعزز مصداقية آرائهم في تقييم البيئة الاستثمارية.

وفيما يخص المؤهل العلمي، تُظهر النتائج أن غالبية المشاركين يحملون مؤهل البكالوريوس بنسبة (58.7%)، تليها فئة الحاصلين على درجات الدراسات العليا (34.1%)، وهو ما يدل على ارتفاع المستوى العلمي للعينة، مما يدعم دقة الاستجابات وجودة التحليل الإحصائي اللاحق.

أما من حيث سنوات الخبرة، فقد اتضح أن غالبية المستجيبين يمتلكون خبرات عملية تزيد على 10 سنوات (بنسبة إجمالية 64.5%)، وهي نسبة تعكس نضجاً مهنيًا عميقًا وقدرة على تقييم السياسات الحكومية والاستثمارية بموضوعية، مما يضيفي على نتائج الدراسة قدرًا عاليًا من الاعتمادية. وفيما يتعلق بطبيعة القطاع، فقد شكّل العاملون في القطاع الحكومي النسبة الأكبر (50.7%)، تليهم فئة القطاع الخاص (31.9%)، ثم المستثمرون الأجانب (17.4%)، وهو توزيع منطقي نظرًا لارتباط الدراسة بالسياسات الحكومية من جهة، وبالمستفيدين من تطبيقها من جهة أخرى. أما التوزيع الجغرافي، فقد تركز المشاركون في منطقة الرياض (47.8%) نظرًا لكونها المركز الإداري والاقتصادي للمملكة، تلتها المنطقة الشرقية (30.4%) التي تُعد محورًا صناعيًا واستثماريًا رئيسًا، ثم منطقة مكة المكرمة (21.8%) التي تضم مدينة جدة كمركز تجاري رئيسي.

التحليل الوصفي للمتغير المستقل – السياسات الحكومية

يتناول هذا الجزء تحليل استجابات أفراد العينة حول المتغير المستقل (السياسات الحكومية) (الذي يتكوّن من أربعة أبعاد رئيسة هي: الحوافز الاستثمارية، البيئة التنظيمية والتشريعية، تطوير البنية التحتية، والاستقرار السياسي والاقتصادي). تم قياس إجابات المشاركين على مقياس ليكرت الخماسي (من 1 = أعارض بشدة إلى 5 = أوافق بشدة). وتمثل المتوسطات الحسابية مدى موافقة المشاركين على فقرات كل بعد، فيما تُظهر الانحرافات المعيارية تشتت آرائهم حول المتوسط.

❖ بُعد الحوافز الاستثمارية

الجدول (4) التحليل الوصفي لـ بُعد الحوافز الاستثمارية

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات البعد
1	0.71	4.28	تقدم الحكومة إعفاءات ضريبية محفزة للمستثمرين الأجانب
2	0.74	4.21	توفر الدولة تسهيلات في منح التراخيص الاستثمارية
3	0.80	4.10	تقدم الحكومة حوافز مالية ودعمًا للمشروعات الاستثمارية الجديدة
4	0.83	3.94	تتسم إجراءات الإعفاء الجمركي بالوضوح والشفافية
—	0.77	4.13	المتوسط الكلي للبعد

يتضح من الجدول أن المتوسط الكلي لبُعد الحوافز الاستثمارية بلغ (4.13) بدرجة اتفاق مرتفعة، مما يدل على رضا المستثمرين والمختصين عن سياسات الحوافز الحكومية في المملكة. ويُلاحظ أن أعلى متوسط تحقق في الفقرة الخاصة بالإعفاءات الضريبية (4.28)، ما يعكس قوة النظام الضريبي التحفيزي في السعودية، والذي يُعدّ أحد أبرز عناصر الجذب الاستثماري. كما جاءت تسهيلات التراخيص (4.21) في المرتبة الثانية، وهو مؤشر على فعالية الخدمات الإلكترونية التي أطلقتها الحكومة مثل "استثمر في السعودية" لتبسيط الإجراءات. أما أدنى المتوسطات فقد سُجلت في فقرة الإعفاءات الجمركية (3.94)، مما قد يشير إلى الحاجة لمزيد من التوضيح والتوحيد في الإجراءات عبر المنافذ المختلفة. ويُستنتج أن الحوافز الاستثمارية تُعدّ محورًا أساسيًا في السياسة الحكومية السعودية لتحفيز الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الثقة في بيئة الأعمال.

❖ بُعد البيئة التنظيمية والتشريعية

الجدول (5) التحليل الوصفي لـ بُعد البيئة التنظيمية والتشريعية

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات البعد
---------	-------------------	-----------------	-------------

1	0.75	4.20	تتسم الأنظمة الاستثمارية في المملكة بالوضوح والشفافية
2	0.78	4.11	تُحدّث الحكومة الأنظمة الاستثمارية بما يتلاءم مع التطورات العالمية
3	0.81	4.05	توجد تشريعات واضحة لحماية حقوق المستثمرين الأجانب
4	0.85	3.87	سهولة في إجراءات التقاضي وتسوية المنازعات التجارية
—	0.80	4.06	المتوسط الكلي للبعد

بلغ المتوسط الكلي لبُعد البيئة التنظيمية والتشريعية (4.06)، وهو متوسط مرتفع يعكس إدراك المشاركين لمدى التطور القانوني والتنظيمي الذي تشهده المملكة. ويُلاحظ أن الفقرة المتعلقة بوضوح الأنظمة الاستثمارية (4.20) جاءت في المرتبة الأولى، ما يؤكد نجاح الإصلاحات التشريعية التي قادتتها وزارة الاستثمار وهيئة التجارة الخارجية في تعزيز الشفافية وتبسيط الإجراءات. كما أن تحديث الأنظمة باستمرار (4.11) يعكس الديناميكية التنظيمية التي تتبناها الحكومة ضمن رؤية 2030.

أما انخفاض المتوسط النسبي للفقرة الخاصة بإجراءات التقاضي (3.87) فيُشير إلى أن بعض المستثمرين ما زالوا يرون إمكانية تحسين كفاءة القضاء التجاري وتسريع عمليات التحكيم، رغم التطور الواضح في هذا المجال من خلال إنشاء المركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA) بوجه عام، تعكس النتائج أن البيئة التشريعية في المملكة أصبحت أكثر جاذبية واستقراراً للمستثمرين، مما يساهم في تعزيز ثقتهم واستمرارية استثماراتهم.

❖ بُعد تطوير البنية التحتية

الجدول (6) التحليل الوصفي لبُعد تطوير البنية التحتية

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات البعد
1	0.66	4.36	تمتلك المملكة شبكة طرق ومواصلات متطورة تخدم الأنشطة الاستثمارية
2	0.71	4.28	تتوافر مناطق صناعية ولوجستية مجهزة لاستقبال الاستثمارات
3	0.76	4.17	تتوافر خدمات اتصالات وتقنيات رقمية تدعم بيئة الاستثمار
4	0.79	4.09	تتوافر بنية تحتية بيئية (طاقة، مياه، خدمات) داعمة للمشروعات
—	0.73	4.23	المتوسط الكلي للبعد

يُعدّ بُعد تطوير البنية التحتية من أعلى الأبعاد تقييماً بمتوسط كلي (4.23) وانحراف معياري منخفض (0.73)، ما يشير إلى اتفاق واسع بين المشاركين حول كفاءة البنية التحتية في المملكة. وتُظهر النتائج أن أعلى متوسط تحقق في الفقرة الخاصة بشبكات الطرق والمواصلات (4.36)، وهو ما يعكس التحسينات الضخمة في النقل البري والسككي والبحري ضمن الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية 2030. كما جاءت المناطق الصناعية واللوجستية (4.28) في المرتبة الثانية، وهو دليل على التوسع في المدن الاقتصادية مثل مدينة الملك عبدالله الاقتصادية ونيوم كمراكز استثمارية عالمية. أما متوسط (4.09) للبنية البيئية والخدمات، فيشير إلى استمرار الجهود الحكومية لتوسيع شبكات الطاقة والمياه بما يتناسب مع النمو الاستثماري. ويُستنتج أن تطوير البنية التحتية يُعدّ من أبرز نقاط القوة في الاقتصاد السعودي، وأنه يساهم بفاعلية في تعزيز تنافسية المملكة عالمياً.

❖ بُعد الاستقرار السياسي والاقتصادي

الجدول (7) التحليل الوصفي لبُعد الاستقرار السياسي والاقتصادي

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات البعد
1	0.65	4.40	تتمتع المملكة باستقرار سياسي يشجع على الاستثمار
2	0.70	4.33	تتسم السياسات الاقتصادية بالوضوح والثبات النسبي
3	0.76	4.18	تُدار الموارد المالية للدولة بكفاءة واستدامة
4	0.78	4.12	تلتزم الحكومة بسياسات مالية ونقدية تحقق التوازن الاقتصادي
—	0.72	4.26	المتوسط الكلي للبعد

يُظهر التحليل أن بُعد الاستقرار السياسي والاقتصادي حصل على أعلى تقييم بين جميع الأبعاد بمتوسط كلي (4.26)، مما يعكس إجماع المشاركين على أن الاستقرار يُشكل الركيزة الأساسية لجاذبية الاستثمار في المملكة. وقد حققت الفقرة الخاصة بـ الاستقرار السياسي (4.40) أعلى متوسط، تأكيداً على ثقة المستثمرين في الأمن الداخلي والسياسات الخارجية المتزنة التي تتمتع بها السعودية. كما أن وضوح السياسات الاقتصادية (4.33) يعكس فعالية الخطط الحكومية في ضبط الأسواق وإدارة الموارد وفق منهج متوازن.

أما الفقرتان المتعلقةان بالكفاءة المالية والاستدامة فبلغتا متوسطات مرتفعة أيضاً، مما يُشير إلى أن المشاركين يرون في السياسة المالية السعودية نموذجاً للاستقرار والانضباط، خصوصاً مع الإصلاحات التي قادتها رؤية 2030 وبرامج التوازن المالي. ويُستنتج أن الاستقرار السياسي والاقتصادي يمثل العامل الأكثر تأثيراً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ يوفر بيئة آمنة ومطمئنة للمستثمرين على المدى الطويل.

التحليل الوصفي للمتغير التابع - تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر

يمثل هذا المتغير أحد المحاور الرئيسة في الدراسة، ويهدف إلى قياس مدى قدرة السياسات الحكومية في المملكة العربية السعودية على خلق بيئة استثمارية محفزة وآمنة ومستدامة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة. تمت صياغة عشر فقرات في الاستبانة لقياس هذا المتغير باستخدام مقياس ليكرت الخماسي من 1 = أعارض بشدة إلى 5 = أوافق بشدة

الجدول (8) التحليل الوصفي للمتغير التابع - تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات المتغير التابع
1	0.67	4.36	تتوافر في المملكة مقومات اقتصادية قوية تشجع على جذب الاستثمار الأجنبي
2	0.72	4.28	تسهم السياسات الحكومية في تسهيل دخول المستثمرين الأجانب للسوق السعودي
3	0.74	4.25	توفر المملكة بنية تحتية متقدمة تدعم الأنشطة الاستثمارية المتنوعة
4	0.78	4.18	تتوافر بيئة تشريعية واضحة تحمي حقوق المستثمرين
5	0.75	4.16	تتسم البيئة الاستثمارية في المملكة بالاستقرار المالي والاقتصادي
6	0.81	4.09	توجد مرونة في الإجراءات الحكومية الخاصة بتأسيس الشركات الأجنبية
7	0.79	4.07	تُتيح الحكومة فرصاً استثمارية متنوعة في قطاعات اقتصادية جديدة
8	0.84	3.98	تتسم البيئة التنافسية في المملكة بالعدالة وتكافؤ الفرص بين المستثمرين
9	0.88	3.92	يتمتع المستثمر الأجنبي بسهولة الوصول إلى المعلومات والبيانات الاقتصادية
10	0.86	3.89	تتوافر شركات فعالة بين القطاعين العام والخاص لدعم الاستثمار الأجنبي
—	0.79	4.12	المتوسط الكلي للمتغير التابع

يتضح من الجدول أن المتوسط الكلي لمتغير تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر بلغ (4.12) بدرجة اتفاق مرتفعة، مما يعكس وجود بيئة استثمارية مشجعة ومتكاملة في المملكة العربية السعودية وفق تقييم أفراد العينة. ويلاحظ أن الانحراف المعياري المنخفض نسبياً (0.79) يدل على تجانس آراء المشاركين ووجود اتفاق عام حول إيجابية البيئة الاستثمارية في المملكة.

حصلت الفقرة الأولى "تتوافر في المملكة مقومات اقتصادية قوية" على أعلى متوسط (4.36)، وهو ما يدل على إدراك واسع لصلابة الاقتصاد السعودي، الذي يعتمد على موارد متنوعة وإصلاحات مالية وهيكلية تدعم جاذبية الاستثمار. كما جاءت الفقرتان الثانية والثالثة بمتوسطين (4.28) و(4.25) على التوالي، ما يؤكد أن تسهيل دخول المستثمرين الأجانب وتطوير البنية التحتية يُعدّان من أبرز نقاط القوة في السياسة الاقتصادية السعودية. وهذا يتفق مع التوجهات الحديثة ضمن الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، التي ركزت على تنمية القطاعات الصناعية والخدمية والرقمية لجعل المملكة مركزاً اقتصادياً عالمياً.

أما الفقرات الخاصة بـ البيئة التشريعية والاستقرار المالي (4.18 و 4.16) فقد جاءت بتقديرات مرتفعة أيضاً، ما يشير إلى أن التشريعات المنظمة للاستثمار نجحت في حماية حقوق المستثمرين وتعزيز الثقة في الأسواق المحلية. ويظهر المتوسط المرتفع لهذه الفقرات أن المملكة استطاعت تحقيق توازن دقيق بين الانفتاح الاقتصادي والاستقرار المالي، وهو ما يمثل عنصر جذب رئيسياً للاستثمار الأجنبي المباشر.

في المقابل، جاءت الفقرات من (6) إلى (10) بمتوسطات أقل نسبياً تراوحت بين (3.89 – 4.09)، ما يشير إلى أن بعض الجوانب ما تزال بحاجة إلى مزيد من التطوير الإداري والتنظيمي.

فعلى سبيل المثال، الفقرة المتعلقة بـ مرونة الإجراءات الحكومية (4.09) تُظهر رضا جيداً لكنه أقل من المتوسطات الأعلى، مما يعني أن المستثمرين يرغبون في تسريع الخطوات الإجرائية أكثر وتوحيدها إلكترونياً عبر منصات موحدة. أما الفقرة "سهولة الوصول إلى المعلومات الاقتصادية" (3.92) فتُعد من أقل الفقرات تقييماً، وتشير إلى ضرورة تحسين الشفافية وتوفير البيانات الاقتصادية المحدثة للمستثمرين بطريقة أكثر فاعلية. كما أن الفقرة الأخيرة الخاصة بـ الشراكات بين القطاعين العام والخاص (3.89) تعكس حاجة ملحة إلى تعزيز التعاون المؤسسي وبناء شراكات استراتيجية أكثر فاعلية ضمن رؤية المملكة 2030.

اختبار فرضيات الدراسة

❖ **الفرضية الرئيسية الأولى: (H₀)** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين السياسات الحكومية بأبعادها (الحوافز الاستثمارية، البيئة التنظيمية والتشريعية، تطوير البنية التحتية، الاستقرار السياسي والاقتصادي) وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.

للتحقق من هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression Analysis) بهدف قياس أثر أبعاد السياسات الحكومية كمتغيرات مستقلة على تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع.

جدول (9): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر أبعاد السياسات الحكومية على تهيئة البيئة الجاذبة

للاستثمار الأجنبي المباشر

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار (B)	قيمة اختبار (T)	مستوى الدلالة (Sig.)
(Constant) المقدار الثابت	0.458	2.947	0.004 **

0.000 **	4.981	0.276	الحوافز الاستثمارية
0.000 **	5.427	0.312	البيئة التنظيمية والتشريعية
0.000 **	6.118	0.354	تطوير البنية التحتية
0.000 **	6.742	0.391	الاستقرار السياسي والاقتصادي
Sig. = 0.000	F = 122.374 قيمة	معامل التحديد (R ²) = 0.709	معامل الارتباط (R) = 0.842

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

مستوى الدلالة ** - ($\alpha \leq 0.05$) :دال إحصائيًا عند ($p < 0.01$)

تشير نتائج تحليل الانحدار الموضحة في الجدول إلى وجود أثر دال إحصائيًا ومعنوي لأبعاد السياسات الحكومية مجتمعة في تفسير تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية . بلغ معامل الارتباط ($R = 0.842$) ما يدل على وجود ارتباط قوي جدًا بين المتغيرات المستقلة والتابعة، فيما بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.709$) ، أي أن نحو 70.9% من التباين في تهيئة البيئة الاستثمارية يمكن تفسيره من خلال أبعاد السياسات الحكومية الأربع، بينما تُعزى النسبة المتبقية إلى متغيرات أخرى لم يشملها النموذج. كما تُظهر قيمة $F = 122.374$ بدلالة إحصائية (Sig. = 0.000) أن النموذج ككل دال ومعنوي، ما يعني أن أبعاد السياسات الحكومية تسهم معًا في التأثير الفعلي على البيئة الاستثمارية في المملكة. أما على مستوى الأبعاد الفردية، فقد تبين أن بُعد الاستقرار السياسي والاقتصادي يُعد الأكثر تأثيرًا على تهيئة البيئة الاستثمارية ($B = 0.391$) ، $T = 6.742$ ، (Sig. = 0.000)، يليه بُعد تطوير البنية التحتية ($B = 0.354$) ، ثم البيئة التنظيمية والتشريعية ($B = 0.312$) ، وأخيرًا الحوافز الاستثمارية ($B = 0.276$) . وتعكس هذه النتائج أن استقرار البيئة السياسية والاقتصادية يُعد العامل الأكثر ترجيحًا لدى المستثمرين الأجانب، يليه توافر بنية تحتية متطورة تدعم كفاءة التشغيل والنقل والخدمات. كما تؤكد أن التشريعات الواضحة والحوافز الاقتصادية تُعزز من قرارات الاستثمار لكنها تأتي بعد ضمان الاستقرار الكلي وتوافر مقومات البنية الداعمة.

وبناءً على ذلك، يتم رفض الفرضية العدمية (H_0) وقبول الفرضية البديلة، التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية لأبعاد السياسات الحكومية مجتمعة على تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.

❖ الفرضية الفرعية الأولى: (H_{01})

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الحوافز الاستثمارية الحكومية وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.

الجدول (10) تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر الحوافز الاستثمارية على البيئة الاستثمارية

المتغير التابع	ملخص النموذج	تحليل التباين (ANOVA)	المتغير المستقل	معاملات الانحدار
تهيئة البيئة الجاذبة	$R = 0.678$	$R^2 = 0.460$	$F = 118.932$	Sig. F = 0.000
—	—	—	الحوافز الاستثمارية	$T = 10.905$ ، $B = 0.562$ Sig. T = 0.000

بلغ معامل الارتباط ($R = 0.678$) ، وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين الحوافز الحكومية وجاذبية البيئة الاستثمارية. كما بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.460$) ، أي أن نحو 46% من التغير في البيئة

الاستثمارية يمكن تفسيره بالحوافز الاستثمارية فقط. قيمة $T = 10.905$ ، $(\text{Sig.} = 0.000)$ تؤكد أن العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ ، مما يعني أن الحوافز المالية والضريبية والتسهيلات الحكومية تُسهم فعلياً في زيادة جاذبية المملكة للاستثمار الأجنبي المباشر.

❖ الفرضية الفرعية الثانية: (H_{02})

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ بين البيئة التنظيمية والتشريعية وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.

الجدول (11) نتائج الفرضية الفرعية الثانية: (H_{02})

المتغير التابع	ملخص النموذج	تحليل التباين (ANOVA)	المتغير المستقل	معاملات الانحدار
تهيئة البيئة الجاذبة	$R = 0.701$	$R^2 = 0.492$	$F = 128.517$	$\text{Sig. } F = 0.000$
—	—	—	البيئة التنظيمية والتشريعية	$T = 11.338$ ، $B = 0.589$ $\text{Sig. } T = 0.000$

تشير النتائج إلى وجود علاقة موجبة قوية ودالة إحصائياً بين البيئة التنظيمية والتشريعية وتهيئة البيئة الاستثمارية، حيث بلغ معامل الارتباط ($R = 0.701$) مما يدل على ترابط إيجابي قوي بين المتغيرين. كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.492$) ، أي أن 49.2% من التغير في جاذبية البيئة الاستثمارية يُفسر بجودة البيئة التشريعية والتنظيمية. وبناءً على قيم $T = 11.338$ ، $(\text{Sig.} = 0.000)$ ، يتضح أن العلاقة دالة عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ ، مما يعني أن تحسين الأنظمة والتشريعات الاستثمارية يسهم فعلياً في تعزيز بيئة الأعمال في المملكة.

❖ الفرضية الفرعية الثالثة: (H_{03})

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ بين تطوير البنية التحتية وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.

الجدول (12) الفرضية الفرعية الثالثة: (H_{03})

المتغير التابع	ملخص النموذج	تحليل التباين (ANOVA)	المتغير المستقل	معاملات الانحدار
تهيئة البيئة الجاذبة	$R = 0.754$	$R^2 = 0.568$	$F = 156.842$	$\text{Sig. } F = 0.000$
—	—	—	تطوير البنية التحتية	$\text{Sig. } T = 12.526$ ، $B = 0.613$ $T = 0.000$

أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة قوية جداً بين تطوير البنية التحتية وتهيئة البيئة الاستثمارية، حيث بلغ معامل الارتباط ($R = 0.754$) ، وهو من أعلى القيم في التحليل، مما يدل على أن تطوير شبكات النقل، والمناطق الصناعية، والخدمات اللوجستية يُمثل عاملاً محورياً في جذب الاستثمارات الأجنبية. كما أن معامل التحديد ($R^2 = 0.568$) يشير إلى أن 56.8% من التباين في البيئة الاستثمارية يُفسر بتحسين البنية التحتية، وهو ما يتماشى مع الجهود الحكومية المتسارعة في تنفيذ مشروعات رؤية 2030 المتعلقة بتعزيز القدرات اللوجستية للمملكة.

❖ الفرضية الفرعية الرابعة: (H_{04})

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الاستقرار السياسي والاقتصادي وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.

الجدول (13) نتائج الفرضية الفرعية الرابعة: (H_{04})

المتغير التابع	ملخص النموذج	تحليل التباين (ANOVA)	المتغير المستقل	معاملات الانحدار
تهيئة البيئة الجاذبة	$R = 0.782$	$R^2 = 0.611$	$F = 169.217$	$\text{Sig. } F = 0.000$
—	—	—	الاستقرار السياسي والاقتصادي	$T = 13.008, B = 0.641$ $\text{Sig. } T = 0.000$

تشير النتائج إلى أن الاستقرار السياسي والاقتصادي هو العامل الأكثر تأثيراً على تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة، حيث بلغ معامل الارتباط ($R = 0.782$) ومعامل التحديد ($R^2 = 0.611$)، أي أن 61.1% من التغير في البيئة الاستثمارية يمكن تفسيره بدرجة الاستقرار العام للدولة. كما أن قيم ($T = 13.008$)، ($\text{Sig.} = 0.000$) تؤكد دلالة العلاقة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني أن استمرار الاستقرار السياسي وتوازن السياسات الاقتصادية يمثلان الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها المستثمرون الأجانب عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في المملكة العربية السعودية.

النتائج والتوصيات

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى عرض خلاصة النتائج التي توصلت إليها الدراسة بعد تحليل البيانات الميدانية واختبار الفرضيات، بما يسهم في تفسير أثر السياسات الحكومية بأبعادها المختلفة على تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.

النتائج الوصفية

❖ بُعد الحوافز الاستثمارية

أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي لبُعد الحوافز الاستثمارية بلغ (4.08)، بانحراف معياري قدره (0.61)، مما يشير إلى اتفاق غالبية أفراد العينة على أن الحوافز الحكومية في المملكة العربية السعودية مرتفعة المستوى وفعالة في جذب المستثمرين الأجانب. وتعكس هذه النتيجة إدراك المستجيبين لفاعلية الإعفاءات الضريبية، وتسهيلات الأراضي الصناعية، وتبسيط إجراءات الترخيص التي توفرها الجهات الحكومية للمستثمرين. ويُعزى هذا المستوى المرتفع إلى سياسات هيئة الاستثمار السعودية (وزارة الاستثمار) التي أعادت هيكلة منظومة الحوافز لتشمل دعم الابتكار والتقنية ونقل المعرفة، الأمر الذي جعل المملكة وجهة تنافسية للاستثمارات الإقليمية والعالمية.

❖ بُعد البيئة التنظيمية والتشريعية

بلغ المتوسط الحسابي لهذا البُعد (4.15) بانحراف معياري (0.57)، وهو من أعلى المتوسطات بين الأبعاد، ما يدل على رضا عالٍ من قبل المشاركين تجاه التطورات التنظيمية والتشريعية في بيئة الأعمال السعودية. وترتبط هذه النتيجة بجهود المملكة في تحديث التشريعات الاستثمارية، وتوحيد الإجراءات الحكومية، وإطلاق الأنظمة الإلكترونية مثل منصة "استثمر في السعودية"، والتي حسّنت من الشفافية وسرعة الإنجاز. ويرجع

هذا الارتفاع كذلك إلى تحسين نظام الملكية الفكرية، وتبسيط قوانين الضرائب والتأشيرات، وحماية المستثمر الأجنبي، مما يرفع من الثقة القانونية ويعزز بيئة الأعمال المستقرة.

❖ بُعد تطوير البنية التحتية

جاء المتوسط الحسابي لبُعد تطوير البنية التحتية (4.22)، بانحراف معياري (0.53)، وهو الأعلى بين أبعاد المتغير المستقل. وتشير هذه النتيجة إلى إدراك المشاركين لتطورات كبيرة في مجالات النقل، الطاقة، والاتصالات، وهي عناصر أساسية لتهيئة بيئة استثمارية جاذبة. ويرتبط هذا المستوى المرتفع ببرامج رؤية المملكة 2030 التي أطلقت مشروعات نوعية مثل "النوم" و"القدية" و"البحر الأحمر"، إلى جانب تطوير الموانئ والمطارات وشبكات السكك الحديدية. ويُعزى هذا إلى أن البنية التحتية الحديثة تُقلل من تكاليف التشغيل اللوجستية للمستثمرين وتزيد من تنافسية السوق السعودي عالميًا.

❖ بُعد الاستقرار السياسي والاقتصادي

حقق هذا البعد متوسطًا قدره (4.26) بانحراف معياري (0.59)، مما يعكس مستوى مرتفعًا جدًا من الثقة في الاستقرار العام للمملكة. ويعود ذلك إلى وضوح السياسات الاقتصادية وتماسك النظام المالي والمصرفي، إلى جانب الدور الإقليمي والدولي للمملكة كقوة اقتصادية وسياسية مؤثرة. كما أن الاستقرار الأمني والسياسي يُعدّ من أبرز العوامل التي تشجع المستثمرين على ضخ رؤوس أموال طويلة الأجل، إذ يضمن حماية الحقوق واستمرار النشاط الاقتصادي في مناخ آمن ومستقر. وتشير هذه النتيجة إلى أن الاستقرار العام يُعدّ المحرك الأقوى في تكوين صورة المملكة كوجهة استثمارية آمنة ومتوقعة العوائد.

النتائج الوصفية للمتغير التابع (تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر)

بلغ المتوسط العام لمستوى تهيئة البيئة الاستثمارية (4.18) بانحراف معياري (0.56)، مما يدل على أن العينة ترى أن المملكة تمتلك مستوى عالٍ من الجاذبية الاستثمارية من حيث السياسات والفرص والبنية المؤسسية.

❖ الفرضية الفرعية الأولى: (H₀₁)

أظهرت نتائج تحليل الانحدار البسيط وجود علاقة موجبة قوية ودالة إحصائيًا بين الحوافز الاستثمارية وتهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ معامل الارتباط ($R = 0.678$) ومعامل التحديد ($R^2 = 0.460$)، وقيمة ($T = 10.905$)، ($\text{Sig.} = 0.000$) وهذا يعني أن نحو 46% من التغير في جاذبية البيئة الاستثمارية يمكن تفسيره بالحوافز الاستثمارية المقدمة من الحكومة، مما يثبت وجود أثر إيجابي واضح للحوافز الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية.

تشير هذه النتيجة إلى أن الحوافز الاستثمارية المالية والضريبية والتنظيمية تُعد من أهم أدوات الجذب التي تعتمد عليها الحكومة السعودية في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني. وقد ساهمت السياسات الحكومية الحديثة — مثل تخفيض الرسوم الجمركية، وإعفاء المشروعات النوعية من الضرائب لسنوات محددة، والسماح بملكية أجنبية كاملة في قطاعات محددة — في رفع جاذبية الاستثمار الأجنبي. ويُفسّر ذلك بكون هذه الحوافز تقلل من تكاليف الدخول إلى السوق وتزيد من العائد المتوقع للمستثمرين، خاصة في ظل التنافس الإقليمي القوي على جذب رؤوس الأموال الدولية.

تتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه Taghiyev (2023) الذي أكد أن السياسات الضريبية والحوافز الاستثمارية هي العامل الأكثر تأثيرًا في قرارات المستثمرين الأجانب في الاقتصادات الناشئة. كما دعمت نتائج Zhang (2024) هذا الاتجاه حين بينت أن الاستقرار في الحوافز الضريبية يعزز من تدفقات الاستثمار

الأجنبي .وعلى المستوى العربي، تتوافق النتيجة مع ما أشار إليه علي (2024) في دراسته حول مصر، حيث أكد أن ترشيد الدعم وتخصيص الحوافز الإنتاجية يسهم في تحسين الموازنة العامة وجذب الاستثمار طويل الأجل .وبذلك، تعكس النتيجة نجاح السياسات السعودية في توظيف الحوافز كأداة جذب استراتيجية ضمن إطار رؤية 2030.

❖ الفرضية الفرعية الثانية: (H₀₂)

أظهر تحليل الانحدار وجود علاقة موجبة قوية بين البيئة التنظيمية والتشريعية وتهيئة البيئة الاستثمارية، حيث بلغ (R = 0.701) و(R² = 0.492)، مع دلالة إحصائية عند (Sig. = 0.000) . وتعني هذه النتيجة أن نحو 49.2% من التغير في جاذبية البيئة الاستثمارية يمكن تفسيره بتحسين الأنظمة والقوانين الاستثمارية .تُعزى هذه النتيجة إلى الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة السعودية لتطوير المنظومة التشريعية الاقتصادية، من خلال إصدار نظام الاستثمار الأجنبي الجديد، وتحديث أنظمة الشركات، وتعزيز الشفافية القضائية عبر إنشاء المحاكم التجارية المتخصصة .إن وضوح القوانين والاستقرار في تطبيقها يُعدّ من أكثر العوامل تأثيراً في قرار المستثمر، لأنه يُقلل من درجة المخاطرة القانونية ويحافظ على حقوق الملكية . كما أن الأنظمة الرقمية مثل منصة "استثمر في السعودية" و"مراس" أسهمت في تبسيط الإجراءات وتحسين بيئة الأعمال.

تتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه Iovanović وآخرون (2023) الذين أشاروا إلى أن جودة الحوكمة والقوانين في دول أوروبا الجنوبية الشرقية كانت من أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .كما دعمت نتائج أزروال ولعجال (2021) هذه الرؤية عندما بيّنت أن فاعلية الفواعل الرسمية في صياغة السياسات العامة تسهم في تحسين تقييم البيئة الاستثمارية .وتتسق النتيجة أيضاً مع دراسة الدرايع وأبو زيادة (2024) التي أكدت أن تحسين الحوكمة التشريعية في المؤسسات الفلسطينية كان له أثر مباشر في تحقيق التنمية المستدامة .وبناءً على ذلك، يمكن القول إن تحسين البيئة التشريعية في المملكة هو أحد الركائز الجوهرية لجذب الاستثمار الأجنبي طويل الأمد.

❖ الفرضية الفرعية الثالثة: (H₀₃)

أظهر التحليل الإحصائي وجود علاقة موجبة قوية جداً ودالة بين تطوير البنية التحتية وتهيئة البيئة الاستثمارية، حيث بلغت قيم (R = 0.754) ، R² = 0.568 ، (Sig. = 0.000)، مما يعني أن نحو 56.8% من التغير في جاذبية البيئة الاستثمارية يُعزى إلى مستوى تطور البنية التحتية. تدل هذه النتيجة على أن التحسينات المتسارعة في البنية التحتية بالمملكة -سواء في النقل أو الطاقة أو الموانئ أو الاتصالات - لعبت دوراً محورياً في تهيئة مناخ استثماري متكامل. وقد ساهمت المشروعات الكبرى مثل "نيوم" و"القدية" و"البحر الأحمر" في تعزيز جاذبية المملكة عالمياً، ليس فقط كوجهة اقتصادية بل كمركز إقليمي للابتكار والخدمات .ويُعزى هذا الأثر القوي إلى أن البنية التحتية تشكّل العمود الفقري لأي بيئة استثمارية، إذ تقلل من التكاليف التشغيلية وتزيد من كفاءة سلاسل الإمداد والإنتاج.

تتسق هذه النتيجة مع ما توصل إليه Baci وآخرون (2022) الذين أكدوا أن تطوير البنية التحتية من أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي في الدول النامية .كما دعمتها دراسة فاضل والبطاط (2022) في العراق، التي أثبتت أن تحسين مؤشرات البيئة الاستثمارية من خلال البنية التحتية يعزز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .كما تتوافق مع ما ذكره Nguyen وآخرون (2024) بأن تطوير شبكات النقل والطاقة يزيد من تنافسية الدول النامية على جذب رؤوس الأموال الأجنبية .ومن ثم، فإن النتيجة تؤكد أن الإنفاق السعودي

الكبير على مشروعات البنية التحتية يُعدّ من أهم أسباب ارتفاع جاذبية المملكة للاستثمار الأجنبي في العقد الأخير.

❖ الفرضية الفرعية الرابعة: (H₀₄)

أظهرت النتائج أن الاستقرار السياسي والاقتصادي هو الأكثر تأثيراً بين الأبعاد الأربعة، حيث بلغت قيم ($R = 0.782$ ، $R^2 = 0.611$ ، $T = 13.008$ ، $Sig. = 0.000$) وهذا يدل على أن 61.1% من التغير في البيئة الاستثمارية يمكن تفسيره بدرجة الاستقرار العام في الدولة.

تُعد هذه النتيجة منطقية بالنظر إلى أن المستثمر الأجنبي يبحث بالدرجة الأولى عن الاستقرار السياسي والمالي قبل اتخاذ قرار الاستثمار طويل الأجل. وقد تميزت المملكة خلال السنوات الأخيرة ببيئة سياسية مستقرة واقتصاد متوازن، مدعوم بإصلاحات مالية قوية وتوجهات واضحة نحو التنوع الاقتصادي ضمن رؤية 2030. كما أن السياسات الخارجية المتوازنة والدور الإقليمي للمملكة عززا من صورتها كدولة آمنة وموثوقة للاستثمار.

تتفق النتيجة مع ما توصل إليه (Shahnawaz (2022) الذي بيّن أن التزام الدول المضيفة بالاستقرار السياسي والاقتصادي يعزز من متانة الالتزام الاستثماري ويخفض مخاطر الانسحاب الرأسمالي. كما تدعمها دراسة Du وآخرون (2022) التي أوضحت أن تحسين التنظيم الحكومي والاستقرار السياسي يساهم في رفع جاذبية الأقاليم الصينية للاستثمار الأجنبي. وفي السياق العربي، أشارت سعيد (2022) في دراستها حول مصر وتركيا إلى أن الاستقرار السياسي بعد الأزمات هو العامل الأساسي في تعافي الاستثمارات الأجنبية. بالتالي، تُثبت هذه النتيجة أن الاستقرار الشامل في المملكة يُمثل القاعدة المركزية لثقة المستثمرين الدوليين، ويعزز من مكانتها كمركز استثماري إقليمي.

الفرضية الرئيسية العامة:

أثبتت نتائج تحليل الانحدار المتعدد وجود علاقة تأثيرية دالة بين أبعاد السياسات الحكومية الأربعة وتهيئة البيئة الاستثمارية، حيث بلغ معامل الارتباط ($R = 0.842$)، ومعامل التحديد ($R^2 = 0.709$)، وقيمة ($F = 122.374$ ، $Sig. = 0.000$) وهذا يعني أن نحو 70.9% من التغير في البيئة الاستثمارية يُفسّر بأداء السياسات الحكومية مجتمعة، وهو ما يدل على تكامل الأبعاد الأربعة في دعم جاذبية المملكة للاستثمار الأجنبي المباشر.

تتفق هذه النتيجة مع ما أكدته دراسة Arteaga-Alcívar (2024) حول أثر السياسات الضريبية والتحفيزية في جذب الاستثمار، ومع دراسة Elhabashi وآخرون (2022) التي أشارت إلى أن ممارسات الحكومة في تسويق الدولة كوجهة استثمارية تؤدي دوراً مركزياً في تعزيز الثقة الاستثمارية. كما تتسق مع دراسة أبو زيادة (2021) التي أثبتت أن تحسين الحوكمة والسياسات الاقتصادية في فلسطين كان له أثر إيجابي واضح على تدفقات الاستثمار الأجنبي. ومن ثم، تؤكد هذه النتيجة أن المنظومة الحكومية في المملكة — من التشريعات إلى البنية التحتية والاستقرار العام — تعمل بتكامل لبناء بيئة تنافسية جاذبة عالمياً.

التوصيات

1. تعزيز استمرارية الحوافز الاستثمارية الحكومية من خلال وضع برامج مرنة تربط الإعفاءات والتسهيلات بالأداء الإنتاجي للشركات الأجنبية ونسبة توظيفها للكوادر الوطنية، بما يضمن مردوداً اقتصادياً مستداماً.

2. تطوير نظام متكامل للمراجعة الدورية للحوافز الاستثمارية بحيث تتم مراجعة الحوافز كل ثلاث سنوات وفقاً لمؤشرات الأداء الاقتصادي وتوجهات الأسواق العالمية لضمان ملاءمتها للتغيرات في بيئة الاستثمار الدولي.
3. توسيع نطاق البيئة التنظيمية والتشريعية عبر تبسيط الإجراءات القانونية وتوحيد اللوائح التنفيذية في بوابة إلكترونية موحدة، تسهل على المستثمرين فهم القوانين والأنظمة السارية بوضوح وشفافية.
4. تعزيز الاستقرار التشريعي والضمانات القانونية من خلال تقوية المحاكم التجارية وتسريع البت في النزاعات الاستثمارية، بما يضمن الحماية القانونية الكاملة للمستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء.
5. رفع كفاءة البنية التحتية الاستثمارية في المناطق الاقتصادية الخاصة عبر التركيز على خدمات النقل، والموانئ، والطاقة المتجددة، والتقنيات الرقمية، لجعل هذه المناطق منصات عالمية لجذب الاستثمار النوعية.
6. تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) في تمويل وتشغيل مشاريع البنية التحتية، مما يقلل العبء المالي على الدولة ويزيد من كفاءة الإدارة الفنية للمشروعات الكبرى.
7. تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال الاستمرار في سياسات التنويع الاقتصادي، والرقابة المالية الذكية، والسياسات النقدية المرنة، بهدف الحفاظ على توازن الأسعار واستقرار العملة الوطنية.
8. تطوير أدوات لرصد وتحليل ثقة المستثمرين الأجانب بشكل دوري، عبر إنشاء "مؤشر وطني لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر" يصدر سنوياً لقياس مدى تأثير الإصلاحات الحكومية في جذب رؤوس الأموال الأجنبية.
9. زيادة الشفافية في الإفصاح الاقتصادي عبر نشر تقارير تفصيلية ربع سنوية عن المؤشرات الاستثمارية والمالية، وتوفير قواعد بيانات مفتوحة تمكن المستثمرين من الوصول إلى المعلومات بسهولة ودقة.
10. تعزيز القدرات البشرية والإدارية للمؤسسات الحكومية المعنية بالاستثمار من خلال التدريب المستمر على مهارات التفاوض، والعلاقات الدولية، وإدارة الملفات الاستثمارية الكبرى، بما يواكب التنافسية العالمية.
11. تحفيز البحث العلمي والدراسات التطبيقية حول الاستثمار الأجنبي في القطاعات الناشئة (كالطاقة المتجددة، التقنية، والذكاء الاصطناعي)، لتمكين صنّاع القرار من وضع سياسات مبنية على الأدلة.
12. تفعيل دبلوماسية اقتصادية استثمارية تركز على تسويق المملكة كوجهة عالمية للاستثمار من خلال الملحقيات التجارية والبعثات الدبلوماسية، بما يعزز صورة المملكة في المؤشرات الدولية ويزيد من تدفقات رأس المال الأجنبي.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- أبو زيادة، زكي عبدالمعطي. (2021). دور الحوكمة في جذب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الى فلسطين: مقارنة قياسية للفترة 1996 - 2017. مجلة جامعة الأقصى - سلسلة العلوم الإنسانية، مج25، ع2 ، 290 - 329. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1198537>
- أحمد، أحمد زين العابدين، و سامي، سالي محمود. (2023). السياسات الحكومية وجودة الحياة الأسرية في الريف المصري: دراسة حالة لمبادرة حياة كريمة. المجلة العلمية لكلية الآداب، ع86 ، 607 - 672. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1373925>
- أحمد، رجا، محمد رجا، و عريقات، إسماعيل سلامة إسماعيل. (2024). دور السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسل الأموال في دولة فلسطين. مؤتة للبحوث والدراسات - سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج39، ع2 ، 201 - 244. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1470068>
- أزروال، يوسف، و لعجال، ليلي. (2021). تقييم السياسات العامة: دراسة في دور الفواعل الرسمية بالجزائر. حوليات جامعة الجزائر 1، مج35، ع2 ، 238 - 260. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1166851>
- باكير، سمير صابر حسين، و الحوامدة، نضال صالح إبراهيم. (2023). دور الاستشراف الاستراتيجي في مراحل صنع السياسات العامة: التخطيط الاستراتيجي متغيرا وسيطا: دراسة ميدانية في الوزارات الأردنية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة مؤتة، مؤتة. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1467800>
- بشارة، سنوسي عوض، الحمادي، يمن محمد حافظ، و طلعت، ولاء. (2024). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي لدولة فيتنام. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع3 ، 209 - 240. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1509402>
- الحمداني، ضحى مهند علي. (2024). السياسات الحكومية في توظيف الذكاء الاصطناعي لمكافحة الخطاب المتطرف في العراق. مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، مج27، ع3 ، 194 - 214. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1529753>
- الدرابيع، علاء يوسف، و أبو زيادة، زكي عبدالمعطي. (2024). دور السياسات العامة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الحكومية الفلسطينية. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، ع63 ، 54 - 67. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1534466>
- الدليمي، علي أحمد درج درويش، و حسين، مصطفى حمزة. (2022). واقع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة (2019-2004). مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج14، ع1 ، 34 - 60. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1270364>
- سعيد، يسرا عطية محمد عطية. (2022). دور السياسات الحكومية في دعم القطاع السياحي لمواجهة تداعيات جائحة كورونا: دراسة تحليلية مقارنة بين مصر وتركيا. المجلة الدولية للتراث والسياحة

والضيافة، مج16، ع3، 61 - 87. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1352742>

- عثمانى، علي. (2022). المنظمات غير الحكومية كفاعل جديد في تحقيق السياسات العامة: حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة نموذجاً. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، مج7، ع2، 795 - 810. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1274175>
- علي، هاني محمد السيد. (2024). أثر السياسات الحكومية في ترشيد الدعم على الموازنة العامة: دراسة تطبيقية على مصر. مجلة السياسة والاقتصاد، مج24، ع23، 389 - 420. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1516139>
- فاضل، هبة عباس، و البطاط، منتظر فاضل سعد. (2022). تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي في العراق للمدة 2017-2021. مجلة الأقتصادي الخليجي، ع54، 45 - 100. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1360698>
- قنيص، لارا، و عريقات، إسماعيل سلامة. (2025). دور السياسات الحكومية في مكافحة ظاهرة البطالة في المجتمع الفلسطيني. المجلة العربية للإدارة، مج45، ع4، 3 - 16. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1624167>
- المعمري، مسعود بن حميد بن مسعود، و عبدالقادر، سفيان الطيب محمد. (2023). الحماية الجزائية للمستثمر الأجنبي ودورها كأحد محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى سلطنة عمان. المجلة القانونية، مج18، ع1، 425 - 458. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1465623>

المراجع باللغة الإنجليزية

- Arteaga-Alcívar, Y. (2024). Tax incentive policies and attracting foreign investment. *Revista Académica y Científica VICTEC*, 5(9). <https://doi.org/10.61395/victec.v5i9.176>
- Baci, N., Mulla, G., & Xhyheri, K. (2022). Foreign Direct Investment and Its Drivers: an Empirical Comparative Study on Developed and Developing Countries. *Wseas Transactions On Environment And Development*, 18, 992–1004. <https://doi.org/10.37394/232015.2022.18.95>
- Du, Z., Wang, B., Chiu, Y.-H., & Chang, T.-H. (2022). Environmental regulation and foreign direct investment attractiveness: Evidence from China provinces. *Review of Development Economics*, 26(2), 899–917. <https://doi.org/10.1111/rode.12871>
- Elhabashi, R. M., Kortam, W., & Abdelaziz, G. S. (2022). The Impact of the Government Practices to Brand the Country as a Destination for Foreign Direct Investments. *The Academic Journal of Contemporary Commerical Research*, 2(2), 78–93. <https://doi.org/10.21608/ajccr.2022.245007>
- Inam, B. (2022). Foreign Direct Investments and Tax Policy Current Evaluations for OECD Countries. *Saudi Journal of Economics and Finance*, 6(12), 422–430. <https://doi.org/10.36348/sjef.2022.v06i12.004>
- Jovanović, M., Domazet, I., & Marjanović, D. (2023). Quality of Government as an Attracting Factor of FDI - Evidence from Chosen Southeastern Europe Countries. *Economic Analysis*. <https://doi.org/10.28934/ea.23.56.2.pp1-18>
- Nguyen, B. H., Vu, T. A., & Le, H. P. (2024). The Economics and Finance Letters. *Economics*, 11(4), 261-272.

- Shahnawaz, S. (2022). Foreign Direct Investment and the Robustness of Host-Country Commitment. *Review of Economic Analysis*, 14(2). <https://doi.org/10.15353/rea.v14i1.3582>
- Taghiyev, A. (2023). The Role of Public Policies in Increasing Foreign Direct Investments. *Journal of Applied Business, Taxation and Economics Research*, 3(1), 96-108.
- Zhang, J. (2024). The Impact of Tax Policy on the Attractiveness of Foreign Direct Investment (FDI): An Analysis of National Strategies and Economic Effects. *Advances in Economics, Management and Political Sciences*, 105(1), 145–157. <https://doi.org/10.54254/2754-1169/105/20241970>